

Distr.: General  
15 July 2010  
Arabic  
Original: Arabic/English/Russian/  
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستين  
البند ٩٩ (ن) من جدول الأعمال المؤقت\*  
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٤، وهو يناقش الاتجاهات التي  
استجرت مؤخراً فيما يتعلق بزيادة تعزيز الصلة داخل الأمم المتحدة بين نزع السلاح والتنمية.  
وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير المعلومات الواردة من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

\* A/65/150



## أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٤، أكدت الجمعية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧<sup>(١)</sup>. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في دورتها الخامسة والستين عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير عملا بذلك الطلب.

٢ - وزيادة على ذلك، كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من التقرير، دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضييق الفجوة التي تزداد اتساعا باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣ - وعملا بذلك الطلب، أرسلت الأمانة العامة، في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتبس فيها آراءهم. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، وردت ردود من الدول التالية: أوكرانيا، البرازيل، بنما، البوسنة والهرسك، صربيا، كوبا، لبنان، المكسيك. وترد هذه المعلومات في الفرع الثالث أدناه.

## ثانيا - زيادة تعزيز الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٤ - لا تزال مسألة الصلة بين نزع السلاح والتنمية مطروحة منذ وقت طويل على جدول أعمال الأمم المتحدة. وتعهد المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بأن يضع خطة لإنشاء نظام يحكم التسليح "... رغبة في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". ونوقش هذا الموضوع باستفاضة في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في عام ١٩٧٨<sup>(٢)</sup>، وعُقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في عام ١٩٨٧. ولا تزال قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بنزع السلاح والتنمية تُطرح للمناقشة منذ عام ١٩٧٨.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.87.IX.8.

(٢) A/Res/S-10/2.

٥ - ومنذ عام ١٩٨١، وفي إطار عملية تتصل بهذا الموضوع بدأت الدول الأعضاء تقدم معلومات عن إنفاقها العسكري من خلال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. والحكومات مدعوة بموجب هذا الصك إلى أن تقدم إلى الأمين العام تقريرا سنويا عن إنفاقها العسكري عن آخر سنة مالية تتوافر بيانات بشأنها. وتنشر الأمم المتحدة هذه المعلومات وتعمّمها. وحتى الآن، قدمت أكثر من ١٢٠ دولة عضوا تقاريرها إلى هذا الصك مرة واحدة على الأقل. ومما لا يخلو من أهمية أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٣/٦٢، وللمرة الأولى منذ بدء نفاذ الصك إلى الأمين العام أن يُنشئ فريقا من الخبراء الحكوميين، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، يستعرض العملية ويواصل تطوير الصك بدءا من عام ٢٠١٠ ويقدم تقرير الخبراء الحكوميين إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها السادسة والستين.

٦ - وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، أجرى فريق من الخبراء الحكوميين دراسة معمقة للصلة بين نزع السلاح والتنمية وأصدر تقريرا شاملا (A/59/119). وقدّم هذا التقرير "إعادة تقييم للصلة بين نزع السلاح والتنمية ودور المنظمة في هذا الخصوص، مع مراعاة كل التغيرات الدولية الرئيسية التي حدثت منذ أن اعتمد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الوثيقة الختامية في عام ١٩٨٧". وجدير بالذكر أن التقرير دعا إلى تعميم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في العمل المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة.

٧ - وطوال هذه المدة من مناقشة مسألة نزع السلاح والتنمية على أنها مقايضة لمستوى الإنفاق العسكري. بمستوى التنمية الاقتصادية في بلد من البلدان، لم يتم التوصل إلى توافق آراء فيما بين الدول الأعضاء. فبعضها يرى أن هاتين المسألتين مترابطتان بشكل مباشر، في حين يرى بعضها الآخر أن الصلة بينهما أكثر تعقيدا من ذلك.

٨ - وكان ثمة عدد من المبادرات والبرامج، في الأمم المتحدة وخارجها، تراعي الصلة بين نزع السلاح وتنظيم التسليح والتنمية، وتمثل بالتالي أشكالا من تعميم هذا الموضوع في الأطر القائمة أو الناشئة. ومما شجّع هذه المبادرات والبرامج، تسليم قادة العالم في عام ٢٠٠٥ بأن "التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض"<sup>(٣)</sup>. وهذه المبادرات والبرامج إنما تقيم الدليل على أن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية تصبح موضوعا شديدا الإلحاح متى عولجت في سياق مواضيع أو عمليات محددة. وقد تُدرس هذه النهج التأثير المزعزع الذي يمارسه العنف المسلح، وضعف الرقابة على تجارة الأسلحة والذخائر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وضعف المؤسسات وفسادها، وانعدام الحكم الرشيد، وغير ذلك من العوامل، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما في المناطق التي تقوى

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

فيها احتمالات اندلاع النزاعات. وجرى أيضا تحديد مسألة الإنفاق العسكري المفرط الذي يحول الموارد عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها أحد أسباب استمرار التخلف. وتشمل العراقيل الأخرى التي تواجه التنمية تلوث بعض المناطق مثل الطرق والحقول والآبار والبساتين بالألغام الأرضية والذخائر الصغيرة غير المنفجرة من القنابل العنقودية. ويقدم تقرير الأمين العام عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/64/153) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، لمحة عامة عن آخر التطورات المستجدة في هذا الصدد.

٩ - ويرد في الفقرة ٩ من التقرير أنه في ما يتعلق بالتنسيق الداخلي في المنظمة بشأن هذه المسائل، تتمثل الآليات الرئيسية القائمة للتنسيق مع الأمم المتحدة فيما يلي: فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، وآلية العمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تهدف إلى ضمان تغطية الصلة بين نزع السلاح والتنمية على نحو فعال كل في مجال عملها من خلال مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة من داخل منظومة الأمم المتحدة.

### التطورات الأخيرة

١٠ - في ما يتعلق بمسألة العنف المسلح، اعتمدت ٦١ دولة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ "التزامات أو سلو بشأن العنف المسلح"<sup>(٤)</sup>. وتُلزم هذه الوثيقة الدول باتخاذ عدد من التدابير العملية الموضوعية للحد من حوادث العنف المسلح وآثاره بحلول عام ٢٠١٥. وتشمل هذه التدابير ما يلي: الالتزام برصد حوادث العنف المسلح وآثاره، والاعتراف بحقوق الضحايا، وتعزيز منع العنف المسلح وإدماجه في الخطط الإنمائية المحلية والوطنية والدولية، وزيادة التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي لمنع العنف المسلح، والدعوة لعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لمناقشة العنف المسلح في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. ثم تبع "التزامات أو سلو بشأن العنف المسلح" تقرير الأمين العام عن "تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه" (A/64/228) الذي دعا فيه إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيد الدولي بشأن هذه المسألة، فضلا عن وضع أهداف وغايات ومؤشرات لمنع العنف المسلح والحد منه.

١١ - وفي مجال الأسلحة الصغيرة عُقد اجتماع الأمم المتحدة الرابع للدول المعقود كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في نيويورك من ١٤ إلى ١٨

(٤) انظر [www.osloconferencearmedviolence.no](http://www.osloconferencearmedviolence.no).

حزيران/يونيه ٢٠١٠. وترد في الوثيقة الختامية للاجتماع إشارة ضمنية إلى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، من حيث صلتها بالمساعدة والتعاون (A/CONF.192/BMS/2010/3). وسيواصل النظر في تنفيذ برنامج العمل في اجتماع خبراء حكوميين مفتوح باب العضوية في ٢٠١١، وهو الفريق الذي عُهد إليه بمعالجة التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ بما في ذلك التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وفي مؤتمر استعراض البرنامج المزمع عقده في عام ٢٠١٢.

١٢ - وتسعى المناقشة الجارية في سياق الأمم المتحدة بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة إلى التصدي لعمليات النقل غير المسؤولة للأسلحة التقليدية، والأثر السلبي الخطير الذي يمكن أن تخلفه هذه العمليات على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تكون اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، المزمع عقده في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بمثابة منتديات مفيدة للاستمرار في مناقشة هذا الموضوع وبلورته.

١٣ - وفي مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، احتُتم بنجاح مؤتمر قمة كارتاخينا من أجل عالم خال من الألغام (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وأكد الإعلان السياسي الإنجاز الإنساني الذي حُقق بتنفيذ اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد وإسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الرغبة في كفالة المشاركة الكاملة والفعالة وإدماج ضحايا الألغام في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لمجتمعهم المحلية. وتسَلط خطة عمل كارتاخينا، وهي نتيجة أخرى من نتائج القمة، الضوء أيضا على التزام الدول الأعضاء بمواصلة تعزيز إدماج أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في برامجها الإنمائية القائمة وتحديد هذه الإجراءات باعتبارها أولوية في الإجراءات الإنمائية المحلية والوطنية والدولية.

١٤ - وكانت الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي أعربت فيها الدول الأطراف عن قلقها لكون مخلفات الذخائر العنقودية "... تقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، أو تشوههم، وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأمور منها ضياع سبل كسب الرزق، وتعرقل التأهيل والتعمير بعد انتهاء النزاع، وتؤخر عودة اللاجئين والمشردين داخليا أو تمنعها، ويمكن أن تؤثر سلبا على الجهود الوطنية والدولية لبناء السلام وتقديم المساعدة الإنسانية وتسبب في عواقب أخرى وخيمة تستمر لسنوات طويلة بعد استعمالها" قد حصلت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ على التصديق الثلاثين وبذلك ستدخل حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

## ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

### أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - يتمثل الهدف الرئيسي لتطوير القوات المسلحة الأوكرانية في تأسيس جيش على مستوى الاحتراف، ذي قوام محدود وتسليح حديث وتدريب جيد.

٢ - وفي إطار تنفيذ إجراءات إعادة تنظيم القوات المسلحة الأوكرانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، أخرجت من الخدمة ٣ ١٩٢ وحدة من الأسلحة والمعدات التكنولوجية التقليدية، هي على وجه التحديد:

١ ١٧٢ دبابة قتال؛

١ ٠٢٧ ناقلة جنود مصفحة؛

٥٠٤ قطعة مدفعية عيار ١٠٠ ملليمتر فما فوق؛

٣٩٢ طائرة حربية؛

٩٧ مروحية هجومية.

٣ - وتقلص قوام القوات المسلحة الأوكرانية خلال الفترة المذكورة من ٣١٠ ٠٠٠ إلى ١٥٠ ٠٠٠ فرد.

٤ - وتتمثل إحدى الأولويات الهامة في مسيرة تطوير القوات المسلحة لعام ٢٠١٠، في إيجاد أوجه استخدام لفوائض الأسلحة والتكنولوجيات الحربية والذخائر ووقود الصواريخ، التي تتم إزالتها من الترسانات والقواعد والمستودعات، التي يخطط لإعادة تشكيلها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٥ - وشهدت الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، إعادة تشكيل ٦ مستودعات لتخزين الصواريخ والذخائر التي أُزيلت من ١٦ ترسانة وقاعدة ومستودع، بعد أن تقرر استبعادها من قوام القوات المسلحة.

٦ - وفي عام ٢٠٠٩، سحبت وزارة الدفاع ٢٣,١ طناً من الذخائر من وحدات القوات المسلحة.

- ٧ - وأدت القوات المسلحة الأوكرانية دوراً فعالاً في تقليص القدرة النووية الصاروخية، حيث تمت إزالة منظومات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المنشورة (٢٢٢ وحدة) بنسبة ١٠٠ في المائة (بما في ذلك الوحدات التي حوّلت ملكيتها إلى الاتحاد الروسي).
- ٨ - وجرى، في منشآت الطاقة النووية المملوكة للاتحاد الروسي، تفكيك الرؤوس الحربية النووية التكتيكية التي أزيلت من إقليم أوكرانيا والتخلص منها بنسبة ١٠٠ في المائة.
- ٩ - ويتواصل العمل على تحويل ملكية الساحات والمجمعات السكنية العسكرية التي أُخرجت من الخدمة إلى الهيئات المدنية، أو إسناد إدارتها إلى جهات أخرى من بين الهيئات التنفيذية.
- ١٠ - ولا تقل مهام تطهير ميادين الرماية وساحات التجارب العسكرية القديمة عن ذلك في الأهمية. ولأغراض تنظيم عملية تطهير إقليم أوكرانيا من الذخائر غير المنفجرة، وافقت الحكومة على إنشاء برنامج حكومي محدد الأهداف لتنفيذ أنشطة إزالة الألغام خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.
- ١١ - ويجري العمل على التخلص من فوائض المعدات العسكرية المملوكة للقوات المسلحة، بموجب أحكام القوانين المعمول بها، وفي ظل ترتيبات رقابية دقيقة. وتضاف الموارد المتحصل عليها نتيجة التخلص من فوائض المعدات العسكرية إلى باب الإيرادات في ميزانية الدولة، ويقتصر استخدامها على تغطية نفقات الدفاع.

## البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

- ١ - البرازيل طرف في جميع الصكوك المتعددة الأطراف الرئيسية في مجال نزع السلاح والحد من التسلح. وتعزيزاً لروح الانفتاح والشفافية، تقدم البرازيل سنوياً تقاريرها إلى نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وكذلك إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتعزز البرازيل أيضاً تدابير بناء الثقة داخل منطقتها، حيث إنها أنشأت مثلاً في الآونة الأخيرة مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية، وذلك بهدف توحيد أمريكا الجنوبية كمنطقة سلام وقاعدة لاستقرار الديمقراطية والتنمية الشاملة للشعوب، وعلى سبيل المساهمة في السلام العالمي.
- ٢ - وعلى المستوى الدولي، تأسف البرازيل لأنه بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، لم يحرز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بنزع السلاح

العام الكامل، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي. بل وعلى النقيض من ذلك، يتواصل الاحتجاج لتبرير حيازة الأسلحة النووية رغم أن ذلك لا يجدي نفعا في معالجة ما يهدد عالم ما بعد الحرب الباردة من أخطار كالإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والنزاعات الداخلية. وترى البرازيل أن الأسلحة النووية تحد من أمن جميع الدول، بما في ذلك الدولة الحائزة لهذه الأسلحة.

٣ - وإدراكا من البرازيل لأهمية علاقة التكامل بين نزع السلاح والتنمية، والدور الحاسم للأمن في هذا الصدد، ترى أن هذه الموارد الكبيرة التي تخصصها الدول للاحتفاظ بقدراتها في مجال الأسلحة النووية وتطويرها، يمكن توجيهها من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا العالم المار بمرحلة انتقالية، ترى البرازيل أنه لا بد من توفر الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة وتصحيح كل ما يعترض السلام والازدهار، وبخاصة الفوضى الناشئة عن الأسلحة النووية.

#### بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

”ضمنت جمهورية بنما نظامها القانوني عدة معاهدات متعددة الأطراف ترمي إلى بلوغ هذه الأهداف منها اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر“.

#### البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

١ - إذ تسترشد البوسنة والهرسك بأحكام المادة الرابعة من اتفاق الاستقرار الإقليمي، المرفق ١ - باء للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي تم التوقيع عليه في باريس، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، فقد وقعت على الاتفاق دون الإقليمي للحد من الأسلحة، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢ - وقد وضع الاتفاق دون الإقليمي لتحديد الأسلحة أشكالاً جديدة من التعاون في ميدان الأمن ترمي إلى بناء الشفافية والثقة وتحقيق مستويات متوازنة ومستقرة لقوات الدفاع

بأدى الأعداد المتسقة مع أمن كل طرف من الأطراف والحاجة إلى تجنب قيام سباق للتسلح في المنطقة.

٣ - ويستند هذا الاتفاق إلى المبادئ التوجيهية والمبادئ ذاتها التي تستند إليها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتشترك أربعة بلدان في تنفيذها، وهي: البوسنة والمهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية صربيا وجمهورية كرواتيا. وبفضل هذا الاتفاق، تقيم منطقة أوروبا الجنوبية المثل على تحديد الأسلحة ونزع السلاح في حالة ما بعد انتهاء نزاع. فقد حقق مستوى عال من التعاون في المنطقة ولا تزال الأطراف تواصل العمل اليوم في جهد مشترك لزيادة تعزيز الاستقرار والشفافية والثقة. وقد خفض عدد قطع الأسلحة الثقيلة بما وصل مجموعه حتى الآن إلى ٩ ٠٠٠ قطعة سلاح.

#### معاهدة السموات المفتوحة

٤ - البوسنة والمهرسك طرف في معاهدة السموات المفتوحة، وهي معاهدة تضع نظاما لرقابة جوية غير مسلحة على الرحلات الجوية، على كامل أراضي الدول الأطراف في المعاهدة. والهدف منه هو تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين حيث إنه يعطى لجميع الأطراف المشتركة، بغض النظر عن حجمها، دورا مباشرا في جمع معلومات عن القوات والأنشطة العسكرية التي تهمها، وهو يشكل أحد أوسع الجهود الدولية المبذولة حتى الآن لتشجيع الصراحة والشفافية في القوات والأنشطة العسكرية.

#### وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩

٥ - تشارك البوسنة والمهرسك أيضا في اتفاقات أخرى لتحديد الأسلحة التقليدية أبرمت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كوثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالمفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وهي وثيقة وضعت لتعزيز الثقة المتبادلة وتبديد المخاوف بشأن الأنشطة العسكرية، حيث إنها تشجع على الصراحة والشفافية في هذا الصدد. ذلك أن أحكام هذه الوثيقة بشأن تبادل المعلومات العسكرية عن القوات المسلحة للدول الأطراف وسياساتها الدفاعية وأنشطتها العسكرية وبخاصة حجم ميزانيات دفاعها، ومواقع وحجم وقوام وحداتها العسكرية وتشكيلاتها والإبلاغ عن مواعيد أنشطتها العسكرية السنوية والإخطار المسبق عن بعضها فضلا عن إخضاع بعض الأنشطة العسكرية للمراقبة والتحقق من تلك المعلومات، إنما هي أحكام تعزز الشفافية والثقة من خلال توسيع نطاق التعاون فيما بين الدول على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٦ - وتواجه البوسنة والهرسك عددا من التحديات الكبيرة المتصلة بتحديد الأسلحة في الوقت الحاضر. ووفقا لأبحاث أجريت في الآونة الأخيرة، تملك نسبة كبيرة من البوسنيين أسلحة نارية من بينها قطع كثيرة (ربما ثلاثة أرباعها) غير مسجلة. وغني عن القول إن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع في البوسنة والهرسك يشكل مصدر قلق كبير يزيد كثيرا من احتمالات زعزعة الاستقرار. ثم إن الجريمة المنظمة لا تزال تمثل مشكلة في البوسنة والهرسك تهدد كلا من سيادة القانون وأمن الأشخاص.

٧ - وقد بينت دراسات مستقلة أجريت في عام ٢٠٠٤ أن أكثر من ٨٠٠٠ شخص قتلوا منذ انتهاء الحرب في عام ١٩٩٥ جراء إساءة استخدام الأسلحة. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد أبلغت وسائل الإعلام عن وقوع ٤٥٥ حادثة في البوسنة والهرسك في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بلغ فيها مؤشر الإصابات القتالة ٢٦ في المائة. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩ فقط، أبلغ عما مجموعه ٢٢ سرقة مسلحة.

وقد شرعت البوسنة والهرسك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشاريع تستهدف الحد من وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها دون ضابط، وتحسين آليات المراقبة والتنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، وضع مجلس البوسنة والهرسك المعني بالتنسيق، وبدأ في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المتعلقة بالحد من تلك الأسلحة وتحديد الاحتياجات والأنشطة والتدابير والأطراف المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية.

٨ - وتحقيقا لهذا الغرض، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التنسيق وأطلقا برنامج الحد من الأسلحة الصغيرة الذي يعمل من أجل تذليل هذا التحدي من خلال ما يلي:

١' تعزيز القدرات المؤسسية للبوسنة والهرسك على تخفيض عدد قطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والحد منها من خلال تحسين مدّ واضعي السياسات بالمعلومات ودعم المجلس الوطني للتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البوسنة والهرسك؛

٢' تدمير الفائض والأسلحة المصادرة؛

٣' التخلص من الذخائر من خلال تحسين القدرات الوطنية.

## صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠١٠]

- ١ - تولي صربيا اهتماما كبيرا لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الممولة من الموارد المزمع توفيرها بتنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة والتسلح، وبخاصة في البلدان النامية على نحو ما تنص عليه أحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٤ المتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.
- ٢ - وتباع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحدد على أنها فائضة عن مخزونات القوات المسلحة لجمهورية صربيا، أو تدمر في مرافق تتوفر فيها الشروط المطلوبة لهذا الغرض (تريز، وكراغويفاتش، وكروسيك، وفليافو ويرفا يسكرا، وباريتش) إذا لم يوجد من يشتريها، وذلك عملا بالإجراءات التكنولوجية ذات الصلة.
- ٣ - وعملا بمذكرة التفاهم واتفاق التنفيذ المبرمين بين وزارة ما كان في ذلك الحين صربيا والجبل الأسود وبين وكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، تم تدمير أكثر من ١ ٤٠٠ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد في تريز، وكراغويفاتش، في أعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، تم بتمويل من تبرع من وزارة خارجية الولايات المتحدة، تدمير/نزع الطابع العسكري عن ٣ ٧٦٤ قذيفة من طراز "ARROW - 2M" 9M32M في كروسيك، وفليافو.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

- ١ - يستنزف سباق التسلح المتزايد والمفرع الذي بلغت نفقاته أكثر من تريليون دولار، قدراً أكبر مما ينبغي بكثير من الموارد البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية، فيضع بذلك عبئا ثقيلا على اقتصادات جميع البلدان ويؤثر على التدفقات التجارية والمالية والتكنولوجية الدولية.
- ٢ - ويمر الاقتصاد العالمي حاليا بأزمة مالية عميقة، هي الأخطر منذ بداية القرن الماضي، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وبالرغم من هذا، فقد زادت النفقات العسكرية في عالمنا بنسبة ٤٥ في المائة في العقد الماضي، وهي أبعد من أن تنخفض، بل تزيد ارتفاعا على نحو مفرع. فالولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الرئيسي في التسلح في العالم، كانت مسؤولة بمفردها عن ٥٨ في المائة من إجمالي زيادة النفقات العسكرية في تلك الفترة.

- ٣ - وتستهلك القوات المسلحة كميات كبيرة من موارد متنوعة غير متجددة ومواد احتياطية سواء ما كان منها وقودا أو مواد أولية. وواضح أن استهلاك المواد الأولية لأغراض حربية، فضلا عن استهلاك الموارد عموما ما يتركز بين القوى العسكرية الرئيسية.
- ٤ - وتستنزف الأنشطة العسكرية والأنشطة المتصلة بها نسبة كبيرة من القدرات العلمية والتكنولوجية. ويقدر أن نحو ٢٥ في المائة من عدد العلماء في العالم متفرغ لأنشطة تتصل بالشؤون العسكرية. وقدر أن من مجموع ما أنفق منذ الحرب العالمية الثانية على البحث والتطوير، هناك نسبة قدرها ٤٠ في المائة تقريبا استهلكت في أغراض حربية.
- ٥ - وتترتب آثار اقتصادية على النفقات العسكرية يكون وقعها أشد على البلدان النامية منه على البلدان المتقدمة النمو. فقد ثبت أنه مقابل كل دولار ينفق على التسليح في البلدان النامية، يخصص ربع دولار من الاستثمار الداخلي. وتزيد واردات الأسلحة من حدة العجز التجاري للبلدان النامية. وفي بعض بلدان العالم الثالث، تبلغ نسبة صادرات الأسلحة إلى العجز التجاري ٥٠ في المائة تقريبا.
- ٦ - ومنذ عام ١٩٦٠، أنفقت البلدان الغنية ما لا يقل عن ١٥ تريليون دولار على تصنيع الأسلحة (قرابة ٣٣٤ بليون سنويا)، مقابل ٢,٦ مليون دولار فقط أنفقت كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان الفقيرة (بمعدل سنوي قدره ٥٨ مليون دولار تقريبا). فقد استثمرت البلدان الغنية في تصنيع الأسلحة ما لا يقل عن ستة أمثال أضعاف ما أنفقته على المساعدة الإنمائية. فإذا ما واصلت على هذه الوتيرة، فستنتظر البلدان النامية ٢٦٠ عاما (أكثر من قرنين ونصف) قبل أن تتلقى مساعدة إنمائية تعادل ما بددته الدولة الصناعية على النفقات العسكرية في غضون ٤٥ عاما فقط (أقل من نصف قرن).
- ٧ - فنصف ما استثمر في الأسلحة في جميع أنحاء العالم خلال العامين الماضيين كان يكفي لرفع الإنتاج السنوي في تلك الفترة بحجم يفوق إجمالي الناتج الداخلي لأفريقيا جنوب الصحراء، أشد المناطق فقرا وأبطؤها نموا اقتصاديا على الصعيد العالمي.
- ٨ - وقد قدرت الأمم المتحدة أن ٨٠.٠٠٠ مليون دولار سنويا تكفي خلال عقد للقضاء على الفقر؛ والجوع؛ وانعدام الصحة، والتعليم، والمسكن في جميع أنحاء كوكب الأرض. فالإنفاق الموجه نحو التسليح يزيد ١٨٠ مرة على الإنفاق الموجه نحو مكافحة الجوع، وتعزيز التنمية الزراعية والتخفيف من ضغوط الحالة الاقتصادية التي نشأت في الأشهر الأخيرة نتيجة ارتفاع سعر المواد الغذائية.
- ٩ - فارتفاع النفقات العسكرية عامل يكفي لأن يثير بمفرده مشاعر مشروعة من انعدام الثقة والانشغال الدولي. ولا يمكننا أن نواصل الوقوف مكتوفي الأيدي في حين يستمر ارتفاع

الإنفاق العسكري بمبالغ تفوق الأموال المخصصة للأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد التصدي لهذه الحقائق باتخاذ إجراءات عاجلة.

١٠ - وتكرر كوبا اقتراحها بإنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة يدفع إليه نصف النفقات العسكرية الحالية على الأقل لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الفقيرة. وبالإضافة إلى الفائدة الواضحة لهذه المبادرة، يمكن أن تكون لها قيمة كبرى كتدبير من تدابير بناء الثقة وأن تكون عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وتكرر كوبا تأكيد تأييدها لخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، والتي تشمل الالتزام بتخصيص جزء من الموارد المفرج عنها من خلال نزع السلاح لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونكرر كذلك تأكيد تأييدنا قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناقشة هذا الموضوع وتنفيذ التوصيات الواردة في قراراتها.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

١ - إن لبنان كان دائماً مع الاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح بشكل عام، وأسلحة الدمار الشامل بشكل خاص لما تسببه من مخاطر تهدد الأمن والسلام وما ينفق عليها من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

٢ - إن لبنان يعاني من العنف المسلح وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة، وأنه رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي تمر بها البلاد وكثافة المهام العملية التي يقوم بها الجيش على الحدود وفي الداخل تنفيذاً للقرار ١٧٠١ يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

١ - ترى المكسيك أن نزع السلاح والتنمية هما من أكثر التحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وهي لا يغيب عنها أن نزع السلاح والتنمية عمليتان متعددتا الأبعاد ومستقلتان، يعززان بعضهما البعض وتربط بينهما مسألة الأمن بجميع جوانبه. لذا، فهي تؤيد

المبادرات الرامية إلى النهوض على نحو فعال بالالتزامات المنوطة بها في مجالي نزع السلاح والتنمية.

٢ - والمكسيك مقتنعة و متمسكة بأن التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية المترتبة على الاتفاقات الحالية لنزع السلاح والحد من التسلح، يمكن أن تساعد في مواجهة ما يترتب على النفقات العسكرية المفرطة من آثار سلبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم.

٣ - وتخطط المكسيك علما بالدعوة الموجهة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء لتقديم معلومات عن التدابير المتخذة والجهود المبذولة لكي تخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الموارد المحررة نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من التسلح، بغية تضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهي تنقل في هذا الصدد المعلومات التالية:

- وجهت سياسة الإنفاق العام لدولة المكسيك القسط الأكبر من مواردها إلى التنمية الاجتماعية.
- في هذا العام، ستوجه المكسيك ٩٦,٧ في المائة من اعتمادات الميزانية التي كانت مخصصة في البداية لشراء الأسلحة، إلى تغطية الإنفاق الجاري (الخدمات الشخصية، وشراء المعدات وتشغيلها، والإمدادات) وستنفق نسبة الـ ٣,٣ المتبقية في المائة في الاستثمار (العقارات غير المنقولة والمنقولة والأشغال).
- عملاً بما تقدم ذكره، لم تخصص حكومة المكسيك أي موارد حالية لاقتناء أسلحة جديدة.

٤ - وجدير بالذكر أيضا أن جانبا هاما من نفقات القوات المسلحة المكسيكية يخصص للعمل الاجتماعي الإنساني المقدم للسكان، والمتمثل في توفير الرعاية الصحية في المناطق الريفية المحرومة وإنشاء بعثات لحماية السكان من آثار الكوارث الطبيعية، والمساعدة في الرعاية والحفاظة على البيئة، مما يساعد على تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.